دور الفقر والبطالة في ارتفاع مستوى الجريمة من وجهة نظر الأخصائيين العاملين في مراكز الإصلاح والتأهيل في الأردن.

المستخلص:

هدف البحث الحالية إلى دراسة دور الفقر والبطالة في زيادة مستوى الجريمة من وجهة نظر الأخصائيين العاملين في مراكز الإصلاح والتأهيل في الأردن، وقد طبق على عينة من (54) من العاملين في تلك المراكز وقد توصل البحث إلى النتائج التالية:

1-ارتفاع نسب الفقر والبطالة و الجريمة من وجهة نظر الأخصائيين العاملين في مراكز الإصلاح والتأهيل في الأردن.

2- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من الفقر والبطالة.

3- هناك دور لكل من الفقر بعوامله الاقتصادية والاجتماعية والبطالة في ظهور السلوك الإجرامي لدى نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل

و قدم البحث مقترحات لتوفير برامج تنموية اجتماعية تسهم في تطوير كفاءة الأفراد.

الكلمات المفتاحية :

الفقر ، البطالة ، السلوك الاجرامي ، الجريمة ، مراكز الإصلاح والتأهيل.

ISSN: 2788-7243 ISSN: 2788-7235

The role of poverty and unemployment in the high level of crime, according to specialists working in reform and rehabilitation centers in Jordan

Abstract:

The aim of the current research is to study the role of poverty and unemployment in the high level of criminal behavior among inmates in reform and rehabilitation centers in Jordan. The research reached the following results:

1-According to specialists working in reform and rehabilitation centers, the percentage of inmates who are suffering from poverty, and unemployment was high.

2- There is a significant, statistically relationship between poverty and unemployment.

3- There is a role for the economic and social factors of poverty in the emergence of criminal behavior among the inmates in the reform and rehabilitation centers from the workers' point of view.

Key words: Poverty, The unemployment, the crime, reform and rehabilitation centers.

مقدمة:

مرَ الأردن خلال السنوات الماضية بظروف اقتصادية استثنائية أسهمت في تعرض المواطن الأردني للمزيد من الضغوط الاقتصادية والاجتماعية، منها:الارتفاع الملحوظ في أسعار السلع الأساسية، بالإضافة إلى فرض ضرائب جديدة مما أدى إلى غلاء المعيشة بشكل عام. وقد أسهمت حركة النزوح السوري إلى الأردن في تفاقم تلك الآثار ، ولاسيما على المستوى الاقتصادي والمعيشي المادي للمواطنين والسكان الأردنيين، وتأثر سوق العمل وطلب العمالة بها، مما جعل فرص التشغيل ضعيفة ومواردها قليلة هذا وإن وجدت، بالإضافة إلى ظروف جائحة كورونا وما تبعها من قوانين حظر جزئي وشامل، وتعطيل الكثير من المنشآت والقطاعات الخدمية والحيوية، كل ذلك قد أثر سلباً وبشكل كبير على الوضع المادي لأفراد المجتمع، مما جعلهم يعانون المزيد من الضغوطات و التحديات الاقتصادية والصراعات النفسية والاجتماعية التي دفعت البعض إلى أن يكونوا مهيئين ومستعدين لارتكاب السلوك الإجرامي باختلاف أنواعه ومستوياته من سرقة أو نصب واحتيال أو حتى تهديد بالسلاح أو ربما شروع بالقتل، وكل ذلك تحت وطأة الضغوط من الفقر و البطالة، فهل هناك دور وأثر حقًا لكل من الفقر والبطالة في ارتفاع السلوك الإجرامي في الأردن خلال الفترة الماضية؟ وهل يمكن تحديده لدى النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل ممن ارتكبوا تلك الجرائم ومن وجهة نظر الأخصائيين العاملين بها؟ وهو ما يسعى البحث الحالي إليه ويستهدفه بالدراسة.

مشكلة البحث:

يشكل الفقراء طبقة اجتماعية كبيرة ، ولا سيما في المجتمعات النامية ويرى (تاوسند) أنَ الفقراء هم المحرومون ممن لا يمكنهم الحصول على ضرورات الحياة

المناسبة من مستويات الغذاء، و لا تتوافر لديهم وسائل الراحة و المتعة، ولا حتى الخدمات التي تتيح لهم أداء أدوارهم الاجتماعية ولا المشاركة في العلاقات ؛ مما يحرمهم من القيام بأنماط السلوك العادية لدى أي فرد في المجتمع (وبيستر، 1986: 35). وقد أوضحت العديد من الدراسات والأدبيات أنَ الفقر هو الشريك القابع خلق البطالة، وأنَ البطالة هي مفتاح الانحراف والجريمة، وتعتبر ظاهرة الجريمة ظاهرة خطيرة تهدد أمن وسلامة المجتمعات ويرى الأخصائيون الاجتماعيون أنَ للبطالة آثار سلبية على الاستقرار الأمني في المجتمعات، وقد أشارت عدة دراسات في علم الاجتماع وعلم النفس الجنائي إلى وجود علاقة طردية وموجبة بين البطالة وارتكاب الجرائم، وكلما زادت البطالة ارتفعت نسبة الجريمة، وأوضحت دراسة البكر أن جريمة السرقة أكثر الجرائم المرتبطة بالبطالة، وأنه كلما زادت نسبة البطالة زادت الجرائم التي تصنف ضمن الاعتداء كالقتل والاغتصاب والسطو والإيذاء الجسدي وغيرها من جرائم المخدرات والقضايا الأخلاقية (بن حسين، 1428: 3). وتعد الجريمة في المجتمع الأردني انعكاس لطبيعة المرحلة الراهنة وما تحمله من ضغوطات اقتصادية وتغيرات اجتماعية ونفسية حيث تشير التقرير الإحصائي الجنائي في إدارة المعلومات الجنائية في مديرية الأمن العام في الأردن إلى زيادة في نسبة ارتكاب الجرائم في المملكة ، فبلغت(11,59%) خلال الأعوام(1998-1990)، في حين بلغت نسبة الجرائم المرتكبة خلال العام 2010 زيادة مقدارها (4554) عن العام السابق ، وأنَ عدد الجرائم الجنائية المرتكبة من قبل العاطلين عن العمل قد بلغت (987) و(4391) للجرائم الجنح حلال العام 2010م(مديرية الأمن العام،2010: 3). وقد بين مسح العمالة والبطالة للربع الثالث من العام(2020) بأنَ نسب البطالة بين الشباب في عمر ال(15 إلى 19) عاماً قدرت ب(35%) ، وبين الشباب في عمر ال(20 إلى24) عاماً ، تصل

إلى (45 %)، وبين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين(25و29)عاماً تصل إلى (35.7 %)، وأنَ ذلك سيؤدي إلى زيادة الجرائم ولا سيما الجرائم الاقتصادية (الواقعة ضد المال) من سرقة واحتيال وشيكات مرتجعة ورصيد وتزييف، مشيرًا إلى أنَ نسبة الجرائم الاقتصادية كانت تشكل في العام (2019) حوالي(69 %) من مجموع الجرائم، ومن المتوقع أن تزيد إلى(75%)، (جريدة الغد، 2020). ومن هنا كانت مشكلة البحث التي حددت بالسؤال الرئيس التالي: **ما دور كل من الفقر والبطالة في ارتفاع مستوى الجريمة من وجهة نظر الأخصائيين العاملين في مراكز الإصلاح والتأهيل في الأردن ؟**

أهمية البحث:

- تبرز أهمية البحث لكونه يتناول أحد أهم المشكلات وأكثرها تعقيداً في المجتمع الأردني ، ولاسيما خلال السنوات القليلة الماضية، انطلاقًا من التقارير والأدبيات التي تشير إلى ارتفاع البطالة والفقر وزيادة الجريمة وخطرها على المجتمع والأفراد وعلى المستويات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

- أهمية دراسة دور كل من فقر البطالة على السلوك الإجرامي لدى عينة من النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل باعتبارهم الفئة التي ارتكبت الجرائم بتأثير عدة أسباب وعوامل وهي بحاجة لدراستها من قبل من يقوم على مساعدتهم في المراكز.

-أهمية المتغيرات المدروسة ودورها بما يحدث من تطورات في المجتمع الأردني، وأهمية الفئة التي يتناولها البحث وهي الأخصائيين العاملين في مراكز الإصلاح والتأهيل وتقيميهم لدور وأثر كل من الفقر وعوامله الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والبطالة في ظهور السلوك الإجرامي لدى

النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل بكونهم مرتكبي هذه الجرائم وكل ذلك من وجهة نظر العاملين المختصين المتابعين لهم.

أهداف البحث:

يهدف البحث الحاليّ إلى تحقيق ما يأتي:

١- دراسة دور كل من الفقر والبطالة في ظهور السلوك الإجرامي لدى النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل في الأردن من وجهة نظر العاملين فيها.

٢- دراسة العلاقة بين الفقر والبطالة لدى النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل في الأردن من وجهة نظر العاملين فيها.

٣- تحديد مدى ظهور عوامل الفقر النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل في الأردن من وجهة نظر العاملين فيها.

٤- تحديد نسبة انتشار البطالة لدى النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل في الأردن من وجهة نظر العاملين فيها.

٥- تحديد نسبة وترتيب الجرائم المرتكبة من قبل النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل في الأردن من وجهة نظر العاملين فيها.

أسئلة البحث:

١- ما مستوى ظهور الفقر وعوامله لدى النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل في الأردن من وجهة نظر الأخصائيين العاملين فيها؟

٦- ما نسبة انتشار البطالة لدى النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل في الأردن من وجهة نظر الأخصائيين العاملين فيها؟

٧- ما السلم الترتيبي للجرائم المرتكبة من قبل النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل في الأردن من وجهة نظر الأخصائيين العاملين فيها؟

فرضيّات البحث:

الفرضيّة الأولى: لا توجد علاقة بين الفقر والبطالة من وجهة نظر الأخصائيين العاملين في مراكز الإصلاح والتأهيل في الأردن.

الفرضيّة الثانية: لا يوجد دور لكل من الفقر والبطالة في ظهور السلوك الإجرامي من وجهة نظر الأخصائيين العاملين في مراكز الإصلاح والتأهيل في الأردن.

الفرضية الثالثة : لا يوجد دور فاعل للعوامل الاقتصادية والاجتماعية والنفسية للفقر في ظهور السلوك الإجرامي من وجهة نظر الأخصائيين العاملين في مراكز الإصلاح والتأهيل في الأردن.

مصطلحات البحث:

الفقر: هو تلك الحالة المادية التي لا يستطيع الإنسان من خلالها تحقيق الحد الأدنى لمتطلبات حياته، إمـا لعدم كفاية دخله بصورة جيدة، أو لعدم وجود دخل على الإطلاق(جعفر، 1984: 109).

البطالة: هي تلك الحالة التي تتضمن الأشخاص ممن هم في سن قادر على العمل، والمؤهلين له و الراغبين فيه ، وهم في حاجة له، ولديهم موافقة على القيام به ضمن الأجور السائدة، ولا يجدونه خلال فترة زمنية معنية(أحمد،2008:15).

ويعرف العاطل عن العمل بأنه الشخص الذي لم يدخل سوق العمل لأول مرة، إضافة إلى أولئك العاطلين الذين سبق لهم أن عملوا وتركوا أعمالهم لسبب ما، كما تصنف الحوكمة الفدرالية الأمريكية العاطل عن العمل بأنه الشخص الذي ليس لديه عمل يقوم به ولمدة أربعة أسابيع، وفي

نفس الوقت يعتبر نشطًا في البحث عن عمل وقادراً على أدائه حال توفره(Probst,2005:269)

.

الجريمة والسلوك الإجرامي: هي في علم الاجتماع ذلك السلوك المخالف لما ترتضيه الجماعة وهو كل فعل مرفوض اجتماعياً(عبد الستار، 1985: 14).

السلوك الإجرامي: هو سلوك مكتسب بتعلمه الفرد من خلال التفاعل الاجتماعي مع أفراد آخرين يدفعه إلى ارتكاب الجريمة بشكل متكرر ومستمر(خلف، 1986: 21).

أولًا – الإطار النظري:

أولًا-1- الفقر:

يعد مفهوم الفقر متشابكًا ومعقداً نظراً لما يحمله من مضامين تنطوي على عن التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية بين الأفراد باختلاف المجتمعات والثقافات، ويرى البعض أنَ للفقر شكلين متشابكين وهما فقر الموارد وفقر الوعي، ويقصد بفقر الموارد ذلك العجز لدى الأفراد عن السعي لإيجاد الموارد الاقتصادية الجديدة، أمَا فقر الوعي فهو الفقر الثقافي الذي يعيق استخدام الأفراد لطاقاتهم وإمكاناتهم هو هدر تلك الكفاءات الفردية، وهاتان الصورتان للفقر تدفعان الناس للعيش دون خط الحياة الإنسانية الكريمة (العدل،2002). وقد عرفت منظمة التنمية الإنسانية العربية الفقر في تقريرها بأنه " عجز الناس عن امتلاك القرارات البشرية اللازمة لضمان حق الرفاه الإنساني في كيان اجتماعي ما، شخصاً كان أو أسرة أو مجتمعًا محليًا" (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي,2002: 87).

وقد بدأ الاهتمام بمشكلة الفقر في الأردن منذ العام (1980) ، وذلك من خلال تأسيس صندوق الزكاة، وصندوق المعونة الوطنية، وصندوق التنمية والتشغيل، وبدأ الاهتمام يزداد في المؤسسات

الرسمية والأهلية للحد من ظاهرة البطالة، لإعتبارها مشكلة اقتصادية واجتماعية تواجه المجتمع الأردني، وذلك لإيجاد حلول فاعلة للحد منها (الصقور، 1998 :53). وقد أجرت دائرة الإحصاءات العامة الأردنية مسحاً لنفقات ودخل الأسرة عام(2017-2018)، بهدف توفير بيانات شاملة للإنفاق والدخل والخصائص الديموغرافية للسكان على المستوى الوطني، وعلى الحضر والريف، والمحافظات، وذلك بالإضافة إلى تمثيل المجتمع حسب الجنسية بكونه أردني وغير اردني، لغايات تقييم ومتابعة سياسات وبرامج التنمية الاقتصادية وخصوصاً تلك الموجهة للتخفيف من حدة مشكلة الفقر، وقد أصدرت النتائج الرئيسية لمؤشرات الفقر في الأردن، وأظهرت النتائج أن نسبة الفقر في الأردن بين الأفراد الأردنيين بلغت(15.7%)، ما يعني أنَ(1.069) مليون أردني متواجدون ضمن منطقة الفقر. في حين بلغت نسبة فقر الجوع في الأردن(0.12%) أي ما يعادل

(7993) فرداً. أمّا فيما يتعلق بفجوة الفقر فقد بلغت(3.5%) ، في حين سجلت نسبة شدة الفقر(1.2%) دائرة الإحصاء العامة ، 2018).

ثانياً- البطالة:

وتتضمن البطالة كل الأفراد ذكوراً وإناثًا ممن هم في سن العمل، والذين يتصفون بما يلي:

أ-أنهم بدون عمل: أي أنهم لا يمارسون أي عمل مقابل أجر حسب التعريف الدولي للتشغيل وهذا معيار التفرقة بين حالة التشغيل وحالة البطالة.

ب- أنهم مستعدون للعمل: أي أنهم راغبون فيه.

ج- أنهم يبحثون عن العمل: أي أنهم اتخذوا الخطوات اللازمة للحصول عليه (منظمة العمل الدولية،1996 : 736). وبذلك يمكن تعريف البطالة بأنها "حالة الشخص الذي لا يجد عملًا، رغم أنه يبحث عنه بجد" وهو لا يتضمن الأشخاص ممن هم خارج دائرة العمل لتقدم سنهم أو لإصابتهم بمرض عقلي أو جسماني أو لوجود إعاقة تمنعهم عن القيام به، ولا ينطوي أيضًا على من هم دون سن معينة من الطلبة و من يقومون بأعمال داخل المنزل، بوصفهم خارج القوة العاملة (حلمي،دون عام:148). حيث تظهر البطالة عندما لا يتوفر لدى الفرد العمل المناسب بالرغم من كونه راغبًا به، وقادر على القيام به وبما يتفق ويتناسب مع استعداداته ومقدراته، وتظهر عندما يكون عدد الباحثين عن العمل أكبر من عدد الفرص المتاحة لهم في المؤسسات والجهات الفاعلة في سوق العمل، ويصنف الفرد على أنه عاطل عن العمل عندما لا يقوم بأي عمل ، وهو قادر على القيام به ويبحث عنه ولا يجده (السعودي وطاهر،2008: 46). البطالة كمفهوم اقتصادي تشير إلى التوقف عن العمل أو عدم توافر العمل لشخص قادر عليه وراغب فيه، وللبطالة أنواعها منها الحقيقية أو المقنعة، كما قد تكون دائمة أو فقط في مواسم محددة، ولابد من التأكيد على أن دورها السلبي يزداد إذا ما استمرت لفترة طويلة ولا سيما في فترات الكساد الاقتصادي، وتصبح عبئًا ثقيلًا إذا ما كان الشخص رب أسرة ومعيل لها، وقد تؤدي إلى مشكلات اجتماعية وصراعات نفسية وتنتهي بالخلافات الأسرية وتفككها والذي ينعكس جليًا بتصدع الكيان الأسري، بالإضافة إلى الأثار النفسية السلبية وما تسببه من الشعور بالبلادة والاكتئاب (عراقي وآخرون، 2009 : 11). ويعد الفقر والبطالة وجهان لعملة واحدة، كما أوضح ذلك تقرير البنك لدولي الذي أشار إلى أن الفقر يقبع وراء البطالة موضحًا أنَ أعلى نسبة للفقر حسب الوضع الوظيفي تظهر بين العمالة دون أجر ، والتي تبلغ نسبتها (22%)، ومن ثم لدى العمالة الحرة والأشخاص الذين

خرجوا من قوة العمل والتي تبلغ نسبتها (12%)، كما بين أنَ هناك ارتباطًا مهمًا بين القدرة على كسب الدخل وفقًا للوضع الوظيفي وحالة الفقر والنوع الاجتماعي (أحمد، 2008: 17). وقد أصدرت دائرة الإحصاءات العامة الأردنية تقريرها الربعي حول معدل البطالة في المملكة للربع الثالث من عام 2020، حيث بلغ معدل البطالة (23.9%) بارتفاع مقداره(4.8)عن الربع الثالث من عام 2019. وقد بلغ معدل البطالة للذكور خلال الربع الثالث من عام 2020 (21.2%)مقابل (33.6%) للإناث، ويتضح أنَ معدل البطالة قد ارتفع للذكور بمقدار(4.1) نقطة مئوية، وارتفع للإناث بمقدار(6.1) نقطة مئوية مقارنة بالربع الثالث من عام 2019 (دائرة الإحصاءات العامة,2020).

أولًا-3- الجريمة

تعتبر الجريمة ظاهرة اجتماعية سلبية، تعبر عن خلل وارتباك في العلاقات الاجتماعية، وفي السلوك الاجتماعي، وتجسد طبيعة التناقضات في المتغيرات الموضوعية والذاتية المؤثرة في بيئة الإنسان، وفي حياته الاجتماعية، وتشخص ماهية المشكلات الإنسانية التي يعاني منها الفرد والجماعة على حد سواء (الحسن،2001: 322). وتعرف الجريمة اجتماعيًا بأنها "كل تلك السلوكيات المضادة للمجتمع، من أفعال إجرامية خارجة عن القيم والمعايير الاجتماعية والتي ترمي إلى الإضرار به وبمصلحته الاجتماعية، والتي لا تتلقى العقاب المناسب، وتنتج عن خلل واضطراب في أساليب الضبط المتعارف عليها اجتماعيًا والتي تتحكم بسلوك الأفراد وفق معايير اجتماعية واضحة (شتا، 1987: 43). والجريمة قانونيًا هي "كل عمل مخالف لأحكام قانون العقوبات، فهي عمل لا أخلاقي تنفر منه النفوس" (عبد الجبار،1970 : 17). أما نفسيًا فالجريمة هي كل ما يصدر عن الأفراد من سلوكيات تشكل انتهاكًا خطيراً لقواعد وضوابط المجتمع المعبر

عنه بالقانون الجنائي، والتي أقر لها الشرع عقاباً يتناسب مع خطورتها، فالجريمة هي كل ما يصدر عن الفرد ويتنافى مع ما هو سائد في المجتمع من الأعراف و قوانين والقيم، والتي تؤدي إلى تغييرات كبيرة في المجتمع ومؤسساته ،وتسهم في ظهور العديد من المشكلات، وأهمها الجريمة (المشهداني، 2009: 62). وبحسب تقرير إدارة المعلومات الجنائية الأردنية، فقد بلغ عدد الجرائم في عام (2014) نحو(26804) جريمة، وفي عام(2015) بلغ عدد الجرائم في الأردن حوالي(24244) جريمة بنسبة نقصان (9.55%) وفي عام 2016 بلغت عدد الجرائم حوالي 22595 جريمة بنسبة نقصان (6.80%) أما في عام(2017) ، فقد بلغت عدد الجرائم نحو(22550) جريمة وبنسبة نقصان تصل إلى (20%) ،وفي عام (2018) بلغت عدد الجرائم في الردن حوالي (24654) جريمة أي بنسبة زيادة حوالي (9.33%) ووصولًا إلى عام 2019 فقد بلغت عدد الجرائم في الأردن نحو (26521) جريمة، أي بنسبة زيادة حوالي (7.57%) ،(إدارة المعلومات الجنائية,2019).

أولًا-4-بعض النظريات المفسرة للجريمة:

هناك عدة نظريات مفسره للجريمة منها نظرية التعلم التي تفسير السلوكيات العدوانية المنحرفة من وجهة نظر المنظر "باندورا" ؛ لأن معظم سلوكيات الانحراف تكتسب من خلال الملاحظة والتقليد، حيث يتعلم الأفراد السلوك المنحرف من خلال ملاحظاتهم لنماذج وأمثلة من تلك السلوكيات المنحرفة التي يقوم بها الافراد من حولهم، والتي تؤثر في اكتسابهم للسلوكيات المنحرفة سواء من خلال الخبرات السابقة، أم من خلال التعزيز والمكافئات، و من خلال العقاب الذي قد يؤدي إلى زيادة السلوك المنحرف. وهنا وجد باندورا أثناء دراسته للسلوك العدواني، بأن السلوك العدواني عند الأفراد غالباً ما يرتبط بالمثير والمنبه الذي يتعرضون له (الطيار،2012 : 73).

في حين تفسر **النظرية الاجتماعية (الايكولوجيا) السلوك** الإجرامي بأنه سلوك الفرد في بيئته وبتأثير عوامل اجتماعية متعددة قد تؤدي تلك العوامل إلى السلوكيات الإجرامية عند البعض، في حين لا يكون لها أثر في سلوك الأفراد الآخرين، حيث يشير (فيري) إلى أنَ الجريمة ما هي إلا ثمرة عوامل متعددة خارجية وداخلية، ويوضح (إميل دوركايم) أنَ السلوك الإجرامي سلوك إساني ينشأ داخل المجتمعات ويرتبط بها وجوداً وعدماً، فالنظم الاجتماعية والتفاعل الاجتماعي والبناء الاجتماعي، ومختلف عناصر البيئة الثقافية والاجتماعية والسياسية والجغرافية والاقتصادية، بالإضافة إلى وسائل الإعلام والأسرة والدين، جميعها ترتبط بالسلوك الإجرامي؛ لذا يجب دراسة العلاقة بين المجرم وبين البيئة الاجتماعية وتحليل هذه العلاقة(الخطيب،2015 : 56). وتركز **نظرية الصراع الاجتماعي وأنماط المشكلة الاجتماعي (رالف داهرندوف):** على دور الصراع الاجتماعي في ارتكاب الجريمة والذي يحدث نتيجة غياب الانسجام والتوازن، وغياب النظام والاجماع في محيط اجتماعي معين، كما يحدث نتيجة حالات من عدم الرضى حول الموارد المادية، مثل السلطة والملكية والدخل أو كلاهما معاً، أما المحيط الاجتماعي المعني بالصراع فيشمل كل الجماعات الصغيرة منها مثل الجماعات البسيطة، أو الكبيرة منها مثل القبائل والعشائر والعائلات والتجمعات السكنية، وغياب الانسجام والنظام بينهم هو الأساس في حدوث هذا الصراع الذي يؤدي بدوره إلى الانحراف والجريمة (وريكات،2008: 38).

ثانيًا- الدراسات السابقة:

ثانيًا -1- الدراسات الأجنبية:

دراسة هوغي وآخرون(Hooghe et al,2011) بعنوان: البطالة وعدم المساواة والفقر والجريمة: أنماط التوزيع الجغرافي للسلوكيات الإجرامية في بلجيكا ،(2001-2006)، وهدفت إلى قياس

تأثير الفقر و البطالة على الجريمة خلال الفترة الزمنية المحددة في بلجيكا من خلال إحصائيات البطالة ومؤشرات الفقر على الجريمة، وقد تبين أن هناك تأثير دال وقوي لأرقام البطالة على معدلات الجريمة، وهذا التأثير مرتبط بمستويات الدخل وعدم المساواة التي لها تأثير دال على جرائم الممتلكات في حين تأثيرها عكسي لجرائم العنف. كما تبين أنَ الجرائم تكثر في المناطق الحضرية في بلجيكا وقدمت عدة مقترحات أهمها التركيز على أهمية الأوضاع السياسية والاقتصادية ودورها في البطالة والجريمة.

دراسة بارون (Baron.S.W,2008) بعنوان : شباب الشوارع والبطالة والجريمة : هل الأمر بهذه البساطة ؟ استخدام نظرية الإنفعال العام لحل الارتباطات. وهدفت لتحديد العلاقة بين البطالة والجريمة لدى عينة من (400) من شباب الشوارع في الولايات المتحدة وتجاربهم مع العمل والسلوكيات الإجرامية المرتكبة من قبلهم، وقد أظهرت النتائج وجود تأثير للبطالة على الجريمة وتأثير عوامل خارجية واسعة تؤدي إلى الغضب من البطالة والتي تؤدي بدورها إلى الجريمة بسبب عدم الرضا الاقتصادي المالي ، بالإضافة للتفسيرات السلبية للأوضاع الاقتصادية وارتباطها بسوق العمل ونقص دعم الدولة وانخفاض الرقابة الاجتماعية وظروف التشرد لفترات طويلة والمشاركة بالأنشطة الإجرامية بالمشاركة مع جماعة أقران ومجموعة القيم المنحرفة وعدم الخوف من العقاب ، وقد قدمت مجموعة من المقترحات تركز على ضرورة احتواء هؤلاء الشباب في أماكن تشرف عليها الدولة وتساعدهم في الشعور بالأمان في بيئة اجتماعية ونفسية آمنة.

دراسة فريغر (Fougère et al ,2008) بعنوان: بطالة الشباب والجريمة في فرنسا ،وهدفت الدراسة إلى دراسة تأثير البطالة على جرائم الملكية في فرنسا خلال الفترة الزمنية(1990-2000م) ، في (95) مقاطعة في العاصمة من خلال بيانات حول الجرائم وتقييم الظروف

الاجتماعية في كل عام ، ومقياس الظروف الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية بالاعتماد على مسح العمالة الفرنسي ، وانتهت الدراسة إلى النتائج التالية: وجود ارتباط إيجابي ودال بين البطالة والجريمة ، وأنَ زيادة نسب الشباب العاطل عن العمل تؤدي إلى زيادة الجرائم، وأنَ العلاقة السببية القوية ظهرت بين البطالة و جرائم السطو والسرقات والمخدرات ، كما تبين أن الجرائم الاقتصادية والعنف والاغتصاب والقتل لا علاقة لها بسوق العمل والبطالة في فرنسا وهذا يتفق مع نموذج بيكر للجريمة. وقدمت عدة مقترحات أهمها التركيز على دور التعليم للفئات الفقيرة والمهمشة يسهم بشكل كبير بتوفير فرص عمل لهم مستقبلًا؛ مما يساعدهم في توفير فرصة العمل والبعد عن شبح الفقر الذي يلاحق أباءهم.

دراسة هسيه وبو(Hsieh&Pugh,1993) بعنوان : الفقر واللامساواة في الدخل والجريمة العنيفة : تحليل (تلوي) لبيانات إجمالية لدراسات حديثة. وهدفت الدراسة إلى اجراء تحليل (تلوي) لبيانات (349) دراسة حول جرائم العنف والفقر وعدم المساواة في الدخل ،وقد أظهرت الدراسة وجود ارتباطات دالة وقوية بين جميع مقاييس الجريمة العنيفة والفقر وعدم المساواة في الدخل وجميعها طردية أي كلما زاد الفقر زاد مستوى الجريمة ، كما أشارت أنَ جرائم القتل و الاعتداء هما الأكثر ارتباطًا بالفقر أو عدم المساواة في الدخل أكثر من جرائم الاغتصاب والسرقة.

ثانيًا -2- الدراسات العربية:

دراسة الشديفات والرشيدي (2016) بعنوان : العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة في المجتمع الأردني من وجهة نظر المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل، وهدفت إلى دراسة تلك العوامل ذات الطبيعة الاجتماعية التي تؤثر في ارتكاب الجريمة من وجهة نظر من قام بها من المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل في الأردن بلغ عددهم (150) محكوماً، وقد توصلت

الدراسة إلى أنَ هناك مجموعة من الظروف الاجتماعية غير الملائمة أحاطت بأفراد العينة قبل وقوع الجريمة ، وفي أثناء القيام بها هي من دفعتهم إلى ممارسة الجريمة، وأنَ معظم أفراد العينة معدلات دخولهم الشهرية متدنية حيث أشارت الدراسة أنَ ما نسبته (45 %) من العينة دخولهم الشهرية منخفضة جداً، ويقعون ضمن خط الفقر الشديد وأن (16%) من أفراد العينة دخولهم منخفضة ، ويقعون ضمن خط الفقر المطلق المحدد على مستوى المملكة، وبالتالي لا تشبع دخولهم احتياجاتهم الأساسية ، وهناك علاقة بين الجريمة والبيئة الاجتماعية والتجمعات السكانية التي ينتمي إليها أفراد العينة أنَ الجريمة في المدن الحضرية والكبيرة والصناعية أكثر انتشاراً من القرى والأرياف والبوادي، حيث تبين أنَ (76%) من أفراد العينة يقيمون في المدن الكبيرة والصناعية (عمان، الزرقاء، إربد، البلقاء)، وكما أظهرت أنَ الظروف والأوضاع الأسرية التي أحاطت بمعظم أفراد العينة اجتماعياً شكلت مناخاً ملائماً لممارسة الجريمة نظراً لعدم توافر بيئة من الأمن الاجتماعي والعاطفي، ذلك أنَ ما نسبته (48 %) من أفراد العينة وصفوا العلاقات الاجتماعية لأسرهم بالمتوترة والمفككة وأنها هي من دفعتهم لارتكاب الجريمة.

دراسة الدراوشة (2014) بعنوان : أثر الفقر والبطالة على السلوك الاجرامي في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن العام ، و هدفت معرفة أثار كل من الفقر والبطالة على ظهور السلوك الجرمي في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن العام الأردني، ولتحقيق أهداف البحث تم تصميم وتطوير استبانة لجمع البيانات وطبق على عينة بلغت (350)فرداً، وقد توصلت النتائج إلى أن هناك أثر واضح لمتغير الفقر في ظهور السلوك الجرمي في المجتمع الأردني؛ حيث أوضح العاملين في جهاز الأمن الأردني ؛ أن أهم أسباب السلوك الإجرامي هو الفقر لكونه يؤدي إلى الحرمان الاقتصادي ، وإلى جملة من المشكلات الاجتماعية

الخطيرة على الأسرة ، كما أنَ هناك أثر للبطالة في ظهور السلوك الجرمي في المجتمع الأردني ، وبتأثير عدة أسباب أهمها الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والنفسية المتردية ، وقد أوصى البحث بضرورة قيام الحكومة بتحسين معيشه الأفراد في المجتمع، ورفع مستواهم الاقتصادي بوضع السياسات والقوانين التي تضمن توفير سبل العيش الكريم في المجتمع الأردني، سواء كان في القطاع العام أم الخاص؛ لتحقيق الأمن المادي والاقتصادي الذي يحميهم من كل ما قد يدفعهم إلى ارتكاب السلوك الإجرامي، ويسهم في توفير فرص عمل كريمة تحقق الاكتفاء وتبعدهم عن ارتكاب السلوك الجرمي في المجتمع.

منهج البحث:

يقوم البحث الحالي على اتباع المنهج الوصفي التحليلي لدراسة دور كل من الفقر والبطالة في السلوك الإجرامي من وجهة نظر الاخصائيين العاملين في مراكز الاصح والتأهيل في الأردن.

مجتمع الدراسة وعينتها:

مجتمع الدراسة وفق إحصائيات مديرية الأمن العام مكون من (18) مركز للإصلاح والتأهيل في الأردن، يقيم فيها (119324) نزيل(إحصاءات مديرية الأمن العام،2020)، وقد تم سحب عينة عشوائية بلغ عددها(54) أخصائياً من العاملين في المراكز، وفيما يلي عرض للعينة:

الجدول (1) خصائص العينة من الإخصائيين العاملين في مراكز الإصلاح والتأهيل في الأردن

الجنس		المؤهل العلمي		سنوات الخبرة	
ذكور	38	بكالوريوس	42	أقل من 5 سنوات	10
إناث	16	دبلوم	9	5-10 سنوات	30
		ماجستير	3	10 فما فوق	14

حدود البحث:

تم تطبيق البحث في مراكز الإصلاح والتأهيل في الأردن ، خلال الفترة الزمنية 2020/12/1م، حتى 2021/1/30م. على عينة من الإخصائيين في المراز بلغ عددهم (54) مختصاً.

أدوات البحث:

قام الباحث بإعداد استبانة، مكونة من ثلاثة محاور ، الأول ويرمي لقياس الفقر ويتضمن ثلاثة أبعاد عوامل الفقر الاقتصادية،عوامل الفقر الاجتماعية، والعوامل النفسية للفقر، المحور الثاني: البطالة وتضمن(10)عبارات تشير إلى مؤشرات البطالة، والمحور الثالث وهو السلوكيات الاجرامية بلغ عددها (10) أشكال من الجرائم المرتكبة وفق تقرير الأمن العام في الأردن عام 2019، يتم الإجابة وفق ميزان خماسي وهو (ينطبق تماماً، ينطبق، نوعاً ما ، لا ينطبق، لا ينطبق أبداً)، وقد تم عرضه على محكمين و بناء على ما ورد منهم من تعديلات ، وقد تم تعديل صياغة بعض العبارات ، ومن ثم تطبيقه على عينة من العاملين بلغ عددها(30) بهدف التحقق من صدق الأداة وثباتها ، وأظهر **صدق الارتباطات الداخلية** من خلال قياس معامل الارتباط بيرسون بين مكونات كل محور ومن ثم بين المحاور الثلاثة معاً النتائج التالية:

الجدول (2) صدق البنيوي الارتباطات الداخلية لاستبانة الفقر والبطالة والسلوك الإجرامي

الفقر	عوامل اقتصادية	عوامل اجتماعية	عوامل نفسية							
	.893**	.933**	.798**							
	س1	س2	س3	س4	س5	س6	س7	س8	س9	س10
البطالة	.530**	.669**	.321*	.409*	.302*	.446*	.445*	.615**	.530**	.669**
سلوك	س1	س2	س3	س4	س5	س6	س7	س8	س9	س10

اجرامي	.294	.097	.424*	.658**	.455*	.208	.324	.456*	.663**	.294

من الجدول يتضح أنَ أبعاد المتغير الأول ، وهو الفقر مرتبطة وبشكل دال مع درجته الكلية ، وكذلك عبارات المحور الثاني :البطالة والثالث: السلوك الإجرامي ، وجميعها مرتبطة مع الدرجة الكلية وبشكل دال إحصائيًا ما يشير إلى صدق بنية الأداة، وكما أظهر **ثبات الاتساق الداخلي الفاكرونباخ** وجود معاملات ثبات دالة وقد بلغت (0,853) لمقياس الفقر، و(0,720) لمقياس البطالة، و(0,679) لمقياس الجريمة، وبذلك يمكن اعتماد الأداة للتحقق من أسئلة وفرضيات البحث.

نتائج البحث وتفسيرها:

اعتمد الباحث الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss-21) في الإجابة عن أسئلة وفرضيات البحث، حيث تم تطبيق الأداة (الاستبانة) على عينة بلغ عددها (45) من العاملين في مراكز الإصلاح والتأهيل في الأردن والتي يبلغ عددها (17) مركزاً، وفيما يلي عرض للنتائج:

الإجابة عن أسئلة البحث:

السؤال الأول: ما مدى ظهور الفقر وعوامله لدى النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل في الأردن من وجهة نظر الاخصائيين العاملين فيها؟

وللإجابة عن السؤال قام الباحث بحساب الأرباعيات واعتماد الميئين (75) مؤشراً على ارتفاع نسبة الفقر وعوامله لدى النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل في الأردن وقد أظهرت النتائج ما يلي:

الجدول (4) نسبة ظهور الفقر وعوامله لدى أفراد العينة من النزلاء

	الإرباعيات	الدرجة المقابلة	التكرار	النسب%	التفسير
الفقر	25	(34-40)	13	24,07	نسبة من يعيشون ظروف فقر مرتفعة هي الأعلى.
	50	(41-43)	16	29,62	
	75	(44-50)	25	46,29	
العوامل الاقتصادية	25	(10-12)	8	14.81	نسبة من لديهم عوامل اقتصادية سيئة هي الأعلى .
	50	(13-14)	14	25,92	
	75	(15-17)	32	59,25	
العوامل الاجتماعية	25	(11-12)	6	11,12	نسبة من لديهم عوامل اجتماعية غير مستقرة هي الأعلى.
	50	(13-14)	17	31,48	
	75	(15-16)	31	57,40	
العوامل النفسية	25	(11-12)	9	16,66	نسبة من لديهم حالات نفسية غير مستقرة هي الأعلى .
	50	(13-15)	15	27,78	
	75	(16-17)	30	55,54	

من الجدول يتضح أنَ نسبة النزلاء ممن يعانون من الفقر وعوامله الاقتصادية والاجتماعية والنفسية المنخفضة السيئة، مرتبة كما يلي :عوامل اقتصادية (59,25%) ، ثم عوامل نفسية (55,54%)، واخيراً عوامل اجتماعية (57,40%). وبذلك يمكن القول أنَ النزلاء عينة البحث هم من الفقراء وممن يعانون من مشكلات اقتصادية ونفسية واجتماعية واضحة. ذلك أن النزلاء في مراكز الإصلاح هم من فئة الشباب غالبًا ومن مستويات اقتصادية منخفضة أو معدومة ومهمشة، عاشوا في أماكن لا تتوافر فيها للشروط الصحية من خدمات ومواصلات وغيرها من الخدمات، كما أنهم لا يملكون بيتًا خاصًا لهم ويعيشون في العشوائيات وفي بيوت مستأجرة ، و لديهم أصدقاء وصحبة سيئة ، وعاشوا في أسر مفككة(طلاق ، خلافات أسرية ...الخ)، عانوا في طفولتهم من فقدان أو حرمان عاطفي (موت أب ، أم ، قريب ...الخ)، وينتمون إلى أسر يوجد فيها سلوكيات منحرفة (سرقة ، قتل، إدمان ...ألخ)، وهم ممن لديهم شعور بفقدان الأمان والطمأنينة نتيجة الفقر ، وتظهر عليهم أعراض القلق والوتر الشديد نتيجة للفقر، لديهم سلوكيات إدمان (كحول، مخدرات، تدخين

...الخ) للهروب من الواقع، لديهم غضب شديد ونوبات إيذاء للذات أو الآخرين نتيجة الفقر. وهو ما يتفق نسبياً مع نتائج دراسة(الدراوشة، 2014)، و(الشديفات والرشيدي ،2016) ودراسة (عبد الله ،2011) (العبد الرزق ووريكات،2008) التي أكدت جميعها على الدور الظروف الاقتصادية والفقر في الجريمة لدى الشباب، ويمكن تفسير هذه النتيجة بما أشارت إليه النظرية الاقتصادية تشير إلى أنَ الجريمة مرتبطة بالأوضاع الاقتصادية؛ لأنها تعتبر الجريمة رد فعل للفرد، خصوصاً عندما يشعر بانعدام المساواة الاقتصادية الناتجة عن الفقر الذي يعد أهم العوامل التي تدفع للجريمة، والذي ترتبط به ظواهر عدة مثل المرض، والبطالة، والتشرد، وغير ذلك من أوجه التكيف الاجتماعي، وكل ذلك يؤدي إلى مشاكل اجتماعية ونفسية منها السلوك الإجرامي .

السؤال الثاني: ما نسبة انتشار البطالة لدى النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل في الأردن من وجهة نظر الاخصائيين العاملين فيها؟

وللإجابة عن السؤال قام الباحث بحساب نسبة النزلاء الذين ينطبق عليهم وينطبق عليهم تماماً مضمون العبارة باعتباره مؤشراً على انتشار البطالة بين النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل في الأردن وقد أظهرت النتائج ما يلي:

الجدول (5) نسب انتشار البطالة لدى أفراد العينة من النزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل في الأردن

رقم العبارة	المضمون	ينطبق تماماً	ينطبق	نوعاً ما	لا ينطبق	لا ينطبق ابداً	النسب الأعلى	الترتيب
1	لديهم أعمال مؤقته غير ثابتة.	20 (%37,04)	27 (%50)	7 (%12,96)	0	0	(%87,04)	1
2	هم دون عمل منذ فترةطويلة	1 (%1,85)	32 (%59,25)	21 (%38,88)	0	0	(%61,6)	5

	(عاطلين عن العمل)							
3	الأجور التي يتقاضونها منخفضة جدا.	1 (%1,85)	24 (%44,44)	25 (%46,29)	4 (%7,40)	0	(%46,29)	8
4	كفاءتهم وخبراتهم المهنية ضعيفة.	7 (%12,96)	30 (%55,55)	17 (%31,48)	0	0	(%68,51)	4
5	تنقلوا بين عدة مهن خلال فترات قصيرة .	31 (%57,40)	19 (%35,18)	4 (%7,40)	0	0	(%60,58)	6
6	مستواهم التعليمي متدني دون الابتدائية أو أمي.	7 (%12,96)	30 (%55,55)	15 (%27,77)	2 (%37,03)	0	(%68,51)	4
7	ينتمون إلى مناطق نائية بعيدة عن مراكز المدن .	16 (%29,62)	25 (%46,29)	13 (%24,07)	0	0	(%75,91)	3
8	يعملون بشكل متقطع وفي مواسم محددة مياومون .	16 (%29,62)	32 (%29,25)	6 (%11,11)	0	0	(%58,78	7
9	يرغبون في العمل ولا تتوفر لديهم الفرص المناسبة.	20 (37,04)	27 (%50)	7 (%12,96)	0	0	(%80,04)	2
10	ينتمون إلى أسر ليس لديها مصدر دخل ثابت.	1 (%1,85)	31 (%57,40)	22 (%40,74)	0	0	(%59,25)	10

مجموع البطالة =534	(%22,47) 120	(%51,87) 277	(%25,56) 137	(%11,23) 6	0	(%74,34)	

التكرار خارج القوس (ما بين قوسين النسب %)

يتضح أنَ نسب البطالة هي الأعلى لدى النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل من وجهة نظر العاملين وقد بلغت (74,34%) ، ويمكن ترتيبها كما يلي :(هم ممن لديهم أعمال مؤقته غير ثابتة، و يرغبون في العمل ولا تتوفر لديهم الفرص المناسبة، و ينتمون إلى مناطق نائية بعيدة عن مراكز المدن، و مستواهم التعليمي متدني دون الابتدائية أو أمي، و كفاءتهم وخبراتهم المهنية ضعيفة، وهم دون عمل منذ فترة طويلة (عاطلين عن العمل)، و تنقلوا بين عدة مهن خلال فترات قصيرة، و يعملون بشكل متقطع وفي مواسم محددة مياومون، والأجور التي يتقاضونها منخفضة جدا ، و ينتمون إلى أسر ليس لديها مصدر دخل ثابت. تتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة كل من(الدراوشة، 2014) و(الشديقات والرشيدي ،2016) التي أشارت إلى أنَ البطالة مرض اقتصادي واجتماعي ينخر كيان المجتمع ويهدد استقراره وأمانه، وعدم قدرة الفرد على العمل تؤدي إلى إحساسه بأنه أصبح عبئًا ثقيلاً على المجتمع، وأنه مقصر بحق عائلته وبالتالي تدفعه إلى ارتكاب السلوك الجرمي، وتلعب البطالة دو رًا ر رئيسًا في عدم توفير الأمن في المجتمع، ويتجه العاطل عن العمل إلى ارتكاب الجريمة، بهدف مواجهة أزمته المادية التي سببتها البطالة.

السؤال الثالث: ما السلم الترتيبي للسلوكيات الاجرامية الأكثر ممارسة من قبل النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل في الأردن من وجهة نظر الاخصائيين العاملين فيها؟

وللإجابة عن السؤال قام الباحث بحساب نسبة النزلاء الذين ينطبق عليهم وينطبق عليهم تماماً مضمون العبارة باعتباره مؤشراً على انتشار البطالة بين النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل في الأردن وقد أظهرت النتائج ما يلي:

الجدول (6) نسب السلوك الإجرامي لدى أفراد العينة من النزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل في الأردن

رقم العبارة	المضمون	ينطبق تماماً	ينطبق	نوعاً ما	لا ينطبق	لا ينطبق ابداً	النسب الأعلى لارتكاب الجرائم	الترتيب
1	قتل عن عمد	(%1,85)1	(%44,44)24	(%46,29)25	(%7,40)4	0	(%46,29)	8
2	شروع بالقتل	(%57,40)31	(%35,18)19	(%7,40)4	0	0	(%92,58)	1
3	سرقة ونهب	(%37,03)20	(%50)27	(%12,96)7	0	0	(%87,03)	2
4	إيذاء بليغ وعنف والتهديد بالسلاح	(%12,96)7	(%55,55)30	(%31,48)17		0	(%68,51)	5
5	نصب واحتيال وانتحال شخصية	(%14,81)8	(%51,58)28	(%38,88)21	0	0	(%66,39)	6
6	اطلاق عيارات نارية	(%14,81)8	(%55,55)30	(%25,92)14	(%3,70)2	0	(%70,36)	4
7	قضايا أخلاقية	0	(%14,81)8	(%61,11)33	(%24,07)13	0	(%14,81)	9
8	جرائم شرف	0	(%9,25)5	(%48,14)26	(%42,59)23	0	(%9,25)	10
9	تجارة مخدرات وتعاطيها	(%35,18)19	(%42,59)23	(%22,22)12	0	0	(%77,77)	3
10	تجارة ممنوعات	(%1,85)1	(%57,40)31	(%40,74)22	0	0	(%59,25)	7
مجموع السلوك الاجرامي =543		(%17,31)94	(%41,43)225	(%36,27)197	(%4,97)27	0	(%58,47)	

التكرار خارج القوس (ما بين قوسين النسب %)

يتضح أنَ النسب المئوية للجرائم المرتكبة من قبل النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل ومن وجهة نظر العاملين د بلغت (58,47%) ، يمكن ترتيبها كما يلي: 1- نسبة جرائم الشروع بالقتل (92,58%)، 2- نسبة نهب والسرقة (87,03%)، 3- نسبة جرائم تجارة المخدرات وتعاطيها(77,77%)، 4- نسبة جرائم اطلاق عيارات نارية (70,36%)،5- نسبة جرائم الإيذاء والتهديد بالسلاح (68,51%)، 6- نسبة جرائم الاحتيال والنصب (66,39%)،7- نسبة التجارة بالممنوعات(59,25%)، 8- نسبة القتل العمد (46,29%)، 9- نسبة الجرائم الأخلاقية (14,81%)، 10- نسبة جرائم الشرف (9,25%). وتتفق نتائج هذه الدراسة نسبياً مع نتائج دراسات (Hooghe et al,2011) و(Baron.S.W,2008) ودراسات (Adebayo .A.A,2013) و(Fougère et al ,2008) ، والتي تشير إلى الجريمة في عدة مجتمعات وثقافات حيث تبين أنَ طبيعة السلوك الإجرامي ونوعه يختلف تبعاً لشدة الفقر والبطالة من مجتمع إلى آخر، وفي الأردن وحسب تقرير مديرية الأمن العام الأردني الذي أظهر أنَ أعلى نسبة الجرائم المرتكبةعام 2019 هي : جرائم السرقات التي شكلت ما نسبته (54.63%)، يليها جرائم الاحتيال بنسبة مقدارها (10.45%)، ومن ثم جرائم المقاومة والاعتداء على الموظفين بنسبة (8.51%)، ومن ثم جرائم اطلاق العيارات النارية بنسبة(8.19%)، وجرائم سرقة السيارات بنسبة (2.67%)، وأخيراً جرائم القتل العمد والقصد بنسبة(0.41%) من إجمالي الجرائم المرتكبة.

فرضيّات البحث:

الفرضيّة الأولى: لا يوجد علاقة بين الفقر والبطالة لدى النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل في الأردن من وجهة نظر العاملين فيها.

وللتحقق من الفرضية تم حساب معامل الارتباط بيرسون وفيما يلي عرض للنتائج:

جدول (7) معامل الارتباط بيرسون بين الفقر والبطالة

Correlations					
		عوامل اقتصادية	عوامل اجتماعية	عوامل نفسية	الفقر
البطالة	Pearson Correlation	.880**	.815**	.801**	.986**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000
	N	54	54	54	54
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).					

بالنظر إلى الجدول يتضح أنَ قيم معامل الارتباط بين الفقر والبطالة موجبة ودالة احصائياً أي كلما زادت البطالة زاد الفقر والعكس صحيح، وأعلى هذه الارتباطات كانت بين البطالة والعوامل الاقتصادية ومن ثم العوامل الاجتماعية يليها العوامل النفسية. أي أنَ تواجد الظروف الاقتصادية السيئة تعد أحد أهم جوانب الفقر المرتبطة بالبطالة، وهي تترك آثار اجتماعية و نفسية على الأفراد من النزلاء في مراكز الإصلاح تبعاً لوجهة نظر العاملين. وهذا ما أشارت إليه الأدبيات والدراسات أن الفقر يقبع خلف البطالة وأنهما معاً من أكثر الأسباب التي تدفع إلى ارتكاب الجريمة.

الفرضيّة الثانية: لا يوجد دور فاعل لكل من الفقر والبطالة في ظهور السلوك الاجرامي لدى النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل في الأردن من وجهة نظر العاملين فيها.

للإجابة عن الفرضية تم حساب معامل الانحدار المتعدد لمتغير الفقر الكلي على السلوك الاجرامي الكلي، وكانت النتائج كما يلي:

الجدول (8) ملخص نموذج تحليل الانحدار المتعدد لمتغيري الفقر والبطالة على السلوك الاجرامي

Model Summary [b]										
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics					Durbin-Watson
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	
1	.971[a]	.942	.940	.79808	.942	414.048	2	51	.000	1.608

a. Predictors: (Constant) ، البطالة، الفقر
b. Dependent Variable: السلوك الإجرامي

بالنظر لقيم احتمال F المعدلة لتحليل الانحدار المتعدد تظهر أهمية متغيري الفقر والبطالة في ظهور السلوك الاجرامي لدى النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل في الأردن، كما يشير اختبار (دورين واتسون)تشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي أو تسلسل بين البواقي.

وبالنظر لقيم معامل التحديد (R^2) يتضح أنً المتغيرين يفسران ما قدره (94,2%) من التباين في قيم السلوك الاجرامي. أي أنً (94,2%) من السلوكيات الاجرامية التي تظهر تعود لعاملي الفقر والبطالة.

وكما تم حساب تحليل التباين الأحادي أنوفا لتحديد معنوية إجراء تحليل الانحدار المتعدد الهرمي أنً قيم الاحتمال أصغر من (0,05) لجميع النماذج المقترحة يتضح أنً اجراء تحليل الانحدار المتعدد التدريجي معنوي ، ودال ويمكن الوثوق بالنماذج المقترحة. ومن ثم تم حساب معادلة خط الانحدار وتحديد معنوية المعاملات وخطأ التقدير كما في الجدول التالي:

الجدول (10) معاملات الانحدار المتعدد لمتغيري الفقر والطبالة على السلوك الاجرامي

Coefficients [a]								
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.	Collinearity Statistics	
		B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
1	(Constant)	2.538	1.194		2.125	.038		
	فقر	.068	.165	.084	1.415	.043	.438	2.283
	البطالة	.838	.191	.887	4.375	.000	.438	2.283
a. Dependent Variable: السلوك الاجرامي								

بالنظر لقيم عامل تضخم التباين VIF يتضح أنَ جميع المتغيرات تشير إلى عدم وجود ازدواج خطي بين المتغيرات. وأنَ النموذج معنوي ودال ويشير إلى دور متغيري الفقر والبطالة في السلوك الإجرامي، ويمكن التنبؤ بهذا السلوك انطلاقًا من تواجد هذه الشروط وعليه يمكن كتابة معادلة الانحدار على صورة:

السلوك الاجرامي = 2,538+(0,838* البطالة) +(0,068 *الفقر)

ويتضح أنَ دور البطالة هو الأكبر ، ومن ثم يأتي دور الفقر في ظهور السلوك الإجرامي، وقد أوضح تحليل البواقي متوسط البواقي يساوي صفر وانحرافها المعياري (1) وهو ما يدل على استقلالية البواقي وتحقق شروط تحليل الانحدار المتعدد . وبذلك يتضح أنَ هناك دور طردي وفاعل للفقر والبطالة على الجريمة من وجهة نظر الاخصائيين العاملين في مراكز الإصلاح والتأهيل في الأردن، مع التأكيد على أنَ للبطالة الدور الأكبر ،وهي المسبب الأول في ظهور الجريمة، وتتفق هذه النتيجة مع دراسات (السويدي ،2001) و(الدراوشة،2014) ودراسة (Hsieh&Pugh,1993) ، والتي أوضحت وجود علاقة بين كل من الفقر والطبالة والسلوك الإجرامي.

الفرضية الثالثة : لا يوجد دور فاعل للعوامل الاقتصادية والاجتماعية والنفسية للفقر في ظهور السلوك الإجرامي.

ولتحديد دور أبعاد متغير الفقر الثلاثة وهي العوامل الاقتصادية والاجتماعية والنفسية على السلوك الإجرامي الأكثر أهمية قام الباحث بتحليل الانحدار للعوامل الثلاثة على السلوك الاجرامي ، وقد توصل إلى النتائج التالية:

الجدول (11) ملخص نموذج تحليل الانحدار المتعدد لمتغيرات عوامل الفقر على السلوك الاجرامي

Model Summary [d]										
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics					Durbin-Watson
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	
1	.876[a]	.768	.764	1.58007	.768	172.274	1	52	.000	
2	.948[b]	.899	.895	1.05403	.131	65.856	1	51	.000	
3	.960[c]	.922	.918	.93308	.023	15.078	1	50	.000	2.012
a. Predictors: (Constant), عوامل اقتصادية										
b. Predictors: (Constant), عوامل اقتصادية, عوامل اجتماعية										
c. Predictors: (Constant), عوامل اقتصادية، عوامل اجتماعية، عوامل نفسية										
d. Dependent Variable: سلوك اجرامي										

بالنظر لقيم احتمال F المعدلة لتحليل الانحدار المتعدد تظهر أهمية متغيري الفقر البطالة في ظهور السلوك الإجرامي لدى النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل في الأردن، كما يشير اختبار (دورين واتسون)تشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي أو تسلسل بين البواقي. وبالنظر لقيم معامل التحديد (R^2) يتضح أنَ المتغيرات الثلاثة تفسر ما قدره (92,2%) من التباين في قيم السلوك الإجرامي. وأنَ العوامل الاقتصادية تفسر ما قدره (76,8%) والعوام الاقتصادية والاجتماعية تفسران ما قدره(94,8%) من السلوكيات الإجرامية . كما تم حساب تحليل التباين الأحادي (أنوفا)لتحديد معنوية إجراء تحليل الانحدار المتعدد الهرمي، وقد أظهرت قيم الاحتمال أصغر من (0,05)لجميع النماذج المقترحة أي أنَ اجراء تحليل الانحدار المتعدد التدريجي معنوي ودال، ويمكن الوثوق بالنماذج المقترحة. ومن ثم تم حساب معادلة خط الانحدار وتحديد معنوية المعاملات وخطأ التقدير كما في الجدول التالي:

الجدول (13) معاملات الانحدار المتعدد لمتغيرات عوامل الفقر على السلوك الاجرامي

Coefficients [a]								
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics	
		B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
1	(Constant)	7.020	2.216		3.169	.003		
	عوام.اقتصادية ل	2.056	.157	.876	13.125	.000	1.000	1.000
2	(Constant)	3.345	1.546		2.164	.035		
	عوام.اقتصادية ل	1.564	.121	.666	12.936	.000	.748	1.338
	عوام.اجتماعية ل	.735	.091	.418	8.115	.000	.748	1.338
3	(Constant)	2.172	1.401		1.550	.128		
	عوام.اقتصادية ل	.984	.184	.420	5.361	.000	.254	3.938
	عوام.اجتماعية ل	.754	.080	.429	9.389	.000	.745	1.343
	نفسية.عوامل	.613	.158	.286	3.883	.000	.287	3.489
a. Dependent Variable: السلوك الاجرامي								

من الجدول ومن خلال قيم عامل تضخم التباين VIF يتضح أن جميع المتغيرات تشير إلى عدم وجود ازدواج خطي بين المتغيرات. وبالنظر للنماذج الثلاثة المقترحة ومن احتمال الثابت يتضح أنَ أفضل نموذج هو الثاني والذي يشير إلى دور العوامل الاقتصادية والاجتماعية في ظهور

السلوك الإجرامي بشكل معنوي ودال احصائيًا، أي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل البديلة، فهناك دور معنوي ودال للعوامل الاقتصادية والاجتماعية في السوك الإجرامي ، في حين لا يوجد دور معنوي ودال للعوامل النفسية في السلوك الإجرامي أي أنَ العوامل النفسية من ضغوط ومشكلات لا تسهم بشكل معنوي في ارتكاب الجرائم في حين أنَ الضغوط الاقتصادية بشكل خاص وإذا اجتمعت مع ظروف اجتماعية سيئة ستؤدي إلى الجريمة بشكل واضح. وعليه أصبح من الممكن كتابة معادلة الانحدار التي تمكن من التنبؤ بالسلوك الاجرامي في حال معرفة العوامل والظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها الفردعلى هذه الصورة:

السلوك الاجرامي = 3,345+(1,564* عوامل اقتصادية) + (0,735* عوامل اجتماعية).

كما أظهرت نتائج تحليل البواقي أنَ متوسط البواقي يساوي صفر وانحرافها المعياري (1) وهو ما يدل على استقلالية البواقي، وتحقق شروط تحليل الانحدار المتعدد. وبذلك يمكن القول أنَ هناك دور فاعل وطردي لعاملي الفقر الاقتصادي ومن ثم الاجتماعي في ظهور السلوك الإجرامي وأنَ العامل النفسي يعد أثره ثانوياً إذا ما اجتمعت الظروف الاقتصادية والاجتماعية الضاغطة والتي تعد السبب المباشر لحدوث الجريمة، وبالمقابل فإنَ شدة الضغوط النفسية بحد ذاتها لا تدفع المرء لارتكاب السلوك الإجرامي ولاسيما في حالات الاستقرار والأمن الاقتصادي والاجتماعي.

المقترحات:

١- التعامل بشكل جاد ونوعي مع وضع الشباب العاطل عن العمل والسعي لتوفير فرص عمل مناسبة تؤمن لهم عيش كريم.

٢- إقامة ورشات عمل توعوية حول أحكام القوانين وأثار الجريمة على الأسرة والمجتمع وردعهم عن السلوك الإجرامي.

٣- التأكيد على دور الحكومة ومؤسساتها والمجتمع الأهلي والمحلي بمكافحة الفقر الناتج عن البطالة وتأمين سبل العيش الكريم للأفراد بما ستناسب مع قدراتهم العلمية والثقافية.

٤- تفعيل دور المؤسسات الاجتماعية التي تهتم بالأسرة واستقرارها الاجتماعي والنفسي ومتابعة الفئات المهمشة ، ولاسيما من اليافعين والشباب والعمل على تزويدهم بمهارات التعامل مع الضغوط الاجتماعية والنفسية.

المراجع

أولاً- المراجع العربية:

- الإنمائي ، ص.(2002)، **تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002 خلق الفرص للأجيال القادمة**:1-174.

- الخطيب، و.(2015)، **أنماط التنشئة الاجتماعية وعلاقتها بالتحرش الجنسي في الضفة الغربية** دراسة اجتماعية، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، الأردن.

- الدراوشة، ع. (2014)، **أثر الفقر والبطالة على السلوك الاجرامي في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن العام**، المحلة الأردنية للعلم الاجتماعية ، المجلد 7 ، العدد 2: 185-203.

- الدولي، ب. (2015) ، **الفقر يكمن وراء البطالة** https://blogs.worldbank.org/ar/opendata/poverty-lies-beyond-unemployed تم الاسترداد في 2021/2/6.

- الدولي، ب.(2020)، **الفقر**، https://www.albankaldawli.org/ar/topic/poverty/overvie

- الدولية ، ل، والاجتماعية، ل.(1996)، **مسوح السكان الناشطين اقتصادياً والعمالة والبطالة والعمالة الناقصة**، دليل مقدم من منظمة العمل الدولية عن مفاهيم المسوح وطرائقها.

- السعودي، أ .وطاهر، أ .(2008)، **البطالة المشكلة والحل**، مركز المحروسة، القاهرة.

- السويدي، إ. (2001) ، **العوامل الاقتصادية واثرها في الاجرام في دولة الامرات العربية المتحدة،** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عدن، اليمن.

- الشديفات ، . و الرشيدي ، م. (2016)، **العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة في المجتمع الاردني من وجهة نظر المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل،** مجلة دراسات العلوم لإنسانية والاجتماعية ، المجلد 43، ملحق 5: 2132-2137.

- الصقور، م.(1998)، **الحد من الفقر خطته ومتابعته في الأردن بين النظرية والتطبيق،** بحث مقدم إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عمان، الأردن.

- العام، أ.(2010)، **مقارنة الجرائم المرتكبة في المملكة الأردنية الهاشمية خلال الفترة 2015-2018م**:1-7. https://www.psd.gov.jo/images/cid/docs/statics2015-2019.pdf

- العامة، م . (2018)، خبر صحفي، **معدل الفقر لعام2017-1018.**

- العامة، م . (2020)، خبر صحفي، **معدل البطالة خلال الربع الثالث من عام2020.**

- العدل، ي.(2002)، **مفهوم الفقر ومواجهته،** الأهرام.

- الغد ،ج. (2020)، **الفقر والبطالة بين عامين الأرقام مرشحة للارتفاع،** ديسمبر 28, 2020.

- المشهداني، ف. (1996)، **علم الاجتماع التربوي،** دار الجيل التربوي للنشر والطباعة، بيروت.

- الهاشمية ، م. (2019) ، ادارة المعلومات الجنائية: **مقارنة الجرائم المرتكبة في المملكة الأردنية الهاشمية خلال الفترة من2015-2019** .

- بن حسين، ع. (1428)، **البطالة ودروها في إحداث الجريمة** ، مجلة عرين الأمن ، كلية الملك فهد الأمنية ، السعودية.

- جعفر ، ع .(1984)، **الأحداث المنحرفون: عوامل الانحراف، المسؤولية الجزائية، التدابير**، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع. بيروت.

- حلمي ، م. (دت)، **البطالة** ،الموسوعة العربية المجلد الخامس اقتصاد.

- خلف ، م. (1986)، **مبادئ علم الإجرام** ، دار المعرفة القاهرة .

-حسن، م. (1981) ، الأسرة و مشكلاتها، دار النهضة العربية للطباعة و النشر (د.ب).

- شتا ،ع. (1987)، **علم الاجتماع الجنائي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر.

- عبد الستار، ف. (1985)، **مبادئ علم الاجرام وعلم العقاب**، دار النهضة العربية ، بيروت.

- عبدالجبار، ع.(1970)، **نظريات علم الإجرام**، دار المعارف، بغداد.

- عبدالله، ن.(2011)، **العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة-دراسة ميدانية في مدينة الرمادي**، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الانسانية، العدد1.

- عراقي ، م. وشركاه . (2009)، **البطالة نظرة واقعية وحلول عملية** ،جامعة القاهرة كلية دار العلوم

- وريكات، ع. (2008)، **نظريات علم الجريمة**، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة، عمان.

- وريكات، ع.(2013)، **أصول علمي الاجرام والعقاب**، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.

- ويبستر، ا. (1986) ، **مدخل لسوسيولوجية التنمية**، ترجمة: حمدي حميد يوسف، سلسلة المائة كتاب بغداد. تم لاسترداد2021/2/8. https://alghad.com /

ثانيًا- الدراسات الأجنبية

- Probst.T.M.(2005). **Economic Stressors**" In J.Barling.E, Kelloway and M.Frone) Eds.)**Handbook of Work Stress**.London:Sage .Publication):p267-297.

Adebayo.A.A.(2013). **Youths' unemployment and crime in Nigeria: A nexus and implications for national development**, International Journal of Sociology and Anthropology, Vol. 5(8): 350-357.

Baron.S.W. (2008). **Street Youth, Unemployment, and Crime: Is It That Simple? Using General Strain Theory to Untangle the Relationship**, Canadian Journal of Criminology and Criminal Justice , Volume 50 Issue 4, July :p 399-434.

Fougère, Denis; Kramarz, Francis; Pouget, Julien . (2006). **Youth unemployment and crime in France**, IZA Discussion Papers, , Institute for the Study of Labor (IZA), Bonn.

Hooghe.M,Vanhoutte.B,Harduns.W&Bircan.T.(2011). Unemployment, Inequality, Poverty and Crime: Spatial Distribution Patterns of Criminal Acts in Belgium, 2001–2006, *The British Journal of Criminology*, Volume 51, Issue 1, January 2011, p 1–20.

Hsieh.Ching-Chi&Pugh.M.D. (1993). Poverty Income Inequality, and Violent Crime: A Meta-Analysis of Recent Aggregate Data Studies, SACR Journals, Vol 18, Issue 2.